

الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية

د . عواطف عبد الرحمن

استاذة في كلية الاعلام - جامعة القاهرة .

رغم اختلاف آراء المؤرخين حول تحديد البداية الاعلامية في العالم العربي سواء من حيث التاريخ الزمني أو القطر العربي الذي شهد هذه البداية أو الانتماء السياسي للرواد الاعلاميين في العالم العربي ، فإن هناك اجماعاً من جانبهم على أن بداية تعرّف العالم العربي على الصحافة كانت من خلال الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ حيث أصدرت في العام نفسه صحيفة (كوربيه دي ليجيت) وصحيفة (لاديكا اجيبسيان) وقد صدرتا باللغة الفرنسية ولم يقدر الصدور للصحيفة العربية (التنبيه) التي أزمع الفرنسيون انشاءها آنذاك . أما بداية ظهور الصحافة العربية فهناك روايتان في هذا الصدد . ترى الرواية الأولى ان صحيفة (جورنال الخديوي) التي صدرت في مصر عام ١٨٢٧ تمثل بداية الصحافة الرسمية في العالم العربي . وتختلف الرواية الثانية في تحديد التاريخ والقطر العربي الذي شهد هذه البداية . ويتزعم هذه الرواية بعض المؤرخين العرب وعلى رأسهم رزق عيسى رئيس تحرير مجلة (المؤرخ) العراقي . اذ يرون ان البداية الفعلية للصحافة العربية كانت في العراق سنة ١٨١٦ بصدر صحيفة (جرنال العراق) التي أنشأها السوالي داود باشا الكرجي وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية .

ورغم اختلاف الآراء حول تحديد أي قطر عربي عرف الصحافة أولاً فإن العالم العربي بوجه عام لم يتعرف على هذا الفن إلا بعد دخول المطبعة الى بعض أقطاره . وقد كانت لبنان وسوريا هما أولى الأقطار العربية التي انشئت بهما المطبعة في حوالي عام ١٧١٠ . ومع ذلك فقد تأخرت نشأة الصحافة بالعالم العربي وسبب ذلك يرجع الى سياسة الدولة العثمانية التي حرصت على محاصرة العالم العربي وعزله عن مظاهر الحضارة الأوروبية خلال أربعة قرون ، ولا شك انه ينبغي علينا أن نفرق بداية بين نشأة الصحافة في العالم العربي وبين نشأة الصحافة العربية ذاتها، وفي داخل هذا التحديد علينا أيضاً أن نميز بين كل من النشأة الرسمية والنشأة الشعبية للصحافة العربية . فإذا كانت البداية الاعلامية في العالم العربي قد تمت على أيدي الأوروبيين أو العثمانيين فإن الصحافة العربية قد نشأت في الأساس على أيدي الحكام . وإذا كان لهذه الحقيقة التاريخية نتائجها الايجابية

والسلبية فإن الذي تنقّى منها هو الجوانب السلبية بكل أبعادها الفكرية والسياسية والاعلامية . وكان لا بد لهذه الحقيقة أن تخلق نقيضها الموضوعي والذي يمثل الطرف الآخر في حركة الصراع الاجتماعي والسياسي التي شهدتها العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر ونقصد بها الصحافة الشعبية أي التي تمثل أفكار ومصالح القوى الاجتماعية العربية التي قادت حركة النضال القومي والوطني في مواجهة العثمانيين طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ثم ضد الأوروبيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الحصول على الاستقلال .

ونستطيع القول بأن النصف الأول من القرن التاسع عشر قد شهد نشأة الصحافة الرسمية في العالم العربي ويمكننا أن نرمز لهذه البداية بصدور صحيفة (جورنال الخديوي) في مصر عام ١٨٢٧ ثم صحيفة الوقائع المصرية ١٨٢٨ هذا عدا صحيفة جرنال العراق التي سبق الإشارة إليها. ثم ظهرت المبشر في الجزائر عام ١٨٤٧ أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية باللغة العربية لمخاطبة الشعب الجزائري. ثم توالى صدور الصحف الرسمية في العالم العربي فصدرت الرائد التونسي في تونس ١٨٦١ . وفي سوريا صدرت صحيفة سوريا ١٨٦٥ على يد الوالي العثماني . وفي ليبيا صدرت طرابلس الغرب ١٨٦٦ ثم الزوراء في بغداد عام ١٨٦٩ وفي اليمن صدرت صحيفة صنعاء عام ١٨٧٩ . وفي السودان صدرت الغازيتا السودانية ١٨٩٩ أما في الحجاز فقد صدرت صحيفة الحجاز عام ١٩٠٨ وكانت الناطق الرسمي باسم الدولة العثمانية^(١) ورغم الطابع الرسمي الذي صبغ النشأة الأولى للصحافة العربية فان هناك بعض الأقطار العربية التي كانت البداية الاعلامية بها شعبية مثل لبنان حيث ظهرت بها أقدم صحيفة أهلية هي (حديقة الأخبار) عام ١٨٥٨ وفي مصر ظهرت صحيفة وادي النيل ١٨٦٧ ثم صحيفة الأهرام عام ١٨٧٦ وكذلك المغرب التي شهدت صدور صحيفة المغرب الأهلية على يد بعض اللبنانيين عام ١٨٨٩ .

وأبرز ما كان يميز الصحافة الرسمية في العالم العربي هو انها كانت غالباً ما تنشر باللغتين التركية والعربية وتتم بالطابع الخيري في مجملها إذ كانت تضم أخبار الدولة العثمانية والقوانين والفرمانات وبعض الأنباء الخارجية . أما الصحف الأهلية فقد كانت تعتمد أساساً على المقالات ذات الطابع الأدبي مضافاً إليها المضامين الخيرية ولكن بنسب أقل سواء من حيث المساحة أو نوع هذه الأخبار، ولم تكن تحوي مقالات سياسية بسبب القيود التي كانت تفرضها السلطات العثمانية آنذاك . ويمثل الدستور العثماني الذي صدر عام ١٩٠٨ نقطة مضيئة بالنسبة للصحافة العربية في تلك الفترة إذ بدأت به مرحلة انطلاق نسبي ترجع الى الحرية الجزئية التي منحها للصحف . ومنذ ذلك الحين بدأت صحف الرأي الشعبية تأخذ طريقها الى الظهور والانتشار وكانت في أغلبها تعبر عن مشروعات فردية إذ كان يقوم باصدارها أفراد أو جماعات أو هيئات شعبية، وقد اتسمت بالكثرة وسرعة الظهور ثم الاختفاء بسبب اعتمادها على مصادر تمويل غير منتظمة (اعانات أو تبرعات أحياناً) وبسبب طبيعة المرحلة التاريخية التي تميزت بكثرة الدسائس والمؤامرات ضد الدولة

(١) انظر ما يلي . أديب مروه : الصحافة العربية النشأة والتطور (بيروت ، ١٩٦٢) .

د . سامي عزيز : الصحافة العربية - مذكرات مطبوعة على الاستنسل . كلية الاعلام - جامعة القاهرة - العام الدراسي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

مجموعة اساتذة . جريدة الوقائع المصرية - اقدم جمعية عربية - صوت الجامعة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة - مارس ١٩٧٨ .

د . سامي عزيز . مصدر سابق ص ١٠٠٩ .

العثمانية التي اطلق عليها رجل أوروبا المريض في ذلك الحين فقد انعكست هذه السمات على الصحافة العربية اذ تنافست اطراف الصراع المختلفة في استخدامها كأداة رئيسية للصراع وكانت مصر مسرحاً رئيسياً لهذا الصراع الذي اتخذ أشكالاً متعددة . فقد ضمت مصر في تلك الفترة ممثلين أشداء للصراع العثماني الأوروبي العربي . فظهرت الصحف المعادية للدولة العثمانية والتي تؤيد الاحتلال البريطاني لمصر مثل صحيفة المقطم المصرية وغيرها، وظهرت الصحف التي تساند فرنسا ضد الاحتلال البريطاني مثل الاهرام . كما لعبت بريطانيا دورها المعروف في استخدام الأقليات في صراعتها ضد الدولة العثمانية مثل الأرمن الذين ساعدهم الانجليز على نشر صحف لهم بمصر تدعو الى اقامة دولة مستقلة لهم عن السيطرة العثمانية مثل جريدة الزمان . وكذلك استقطبت إنجلترا الكثير من الصحفيين الشاميين الذين لجأوا الى مصر هرباً من الاضطهاد العثماني واستخدمتهم لخدمة مصالحها والترويج لأفكارها من خلال الصحف التي ساعدتهم على اصدارها مثل (صدق الشرق والمحروسة والمقتطف والاتحاد المصري) كما شجعت بريطانيا على صدور بعض الصحف اليهودية ذات الميول الصهيونية المبكرة مثل صحيفة الحقيقة والزراعة التي كانت تعد أبواباً للدعاية البريطانية في مصر .

هذا وقد إحتضنت إنجلترا أعضاء حركة تركيا الفتاة الذين هربوا إلى مصر وساعدتهم على إنشاء صحفهم لمحاربة الدولة العثمانية .

ومن الحقائق التاريخية التي يجدر التنبيه اليها هي ان الصحافة العربية الشعبية قد أسهمت بدور بارز في مناهضة الحكم العثماني وسجلت تاريخها كجزء من حركة التحرر العربية ضد السيطرة العثمانية وتحملت الصحف الوطنية العربية المطاردات العثمانية وأشكال الاضطهاد المختلفة التي بلغت ذروتها بإعدام ١٧ صحفياً عربياً في المذابح الشهيرة التي إرتكبها الحاكم التركي جمال باشا ١٩١٦ ضد الوطنيين العرب^(٢) .

ومن أبرز ما تميزت به الصحافة العربية أنها كانت سابقة على نشوء الأحزاب في العالم العربي . ويمكن القول ان الصحف كانت نواة للأحزاب . ومثال ذلك مصر التي شهدت ظهور الأحزاب كتجسيد وبلورة لأفكار وإتجاهات بعض الصحف الوطنية التي كانت قائمة من قبل فقد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية كتعبير عن صحيفة المؤيد كما تزعمه الشيخ علي يوسف الذي كان يرأس تحرير هذه الصحيفة . وكذلك الحزب الوطني الذي ظهر لتجسيد أفكار وآراء جريدة اللواء التي كان يرأس تحريرها الزعيم المصري مصطفى كامل، كما أن حزب الأمة كان يعبر عن أفكاره في صحيفة الجريدة وكان رئيس تحريرها لطفي السيد وهو سكرتيره العام .

الصحافة العربية اثناء السيطرة الاستعمارية الأوروبية

إكتملت الحلقة الاستعمارية حول العالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبخضوعه

(٢) انظر . د. عواطف عبد الرحمن - الصحافة العربية في الجزائر - القاهرة (معهد الدراسات والبحوث العربية) ، القاهرة - ١٩٧٨) ص ١٥ - ١٨ .

د. عواطف عبد الرحمن - الصحافة الافريقية من التحرر الى الاستقلال، مجلة التنمية والتقدم - العدد الثاني - التضامن الافريقي الاسيوي - (القاهرة - فبراير ١٩٧٩) - ص ٧ - ٩ .

لكل من النفوذ البريطاني والفرنسي مع استمرار بقاء الاحتلال الايطالي لليبيا والسيطرة البريطانية على كل من مصر والسودان واستقلال اليمن والدولة الهاشمية في شبه الجزيرة ومنح الحركة الصهيونية حق اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين .

وقد كان لهذه التغيرات آثارها المباشرة على الخريطة الاعلامية للعالم العربي فقد تأثرت حركة إصدار الصحف ونوعية القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية المطروحة بأساليب الصراع بين القوى الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية وبالنمط الاستعماري السائد في كل منطقة من العالم العربي ، فنلاحظ أن منطقة المغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب) قد أفرزت واقعاً إعلامياً يمثل خلاصة الصراع السياسي والاجتماعي والديني بين الشعوب العربية هناك وبين الاستعمار الفرنسي الذي اتسمت اساليبه بالقهر الثقافي والتحدي الديني والقومي لمقومات الشخصية العربية في تلك الدول . فكانت السلطات الفرنسية تعمل على صبغ جميع جوانب الحياة الثقافية بالطابع الفرنسي الخالص، وقد خاضت عدة معارك صليبية ضد الدين الاسلامي والثقافة العربية . كما حرصت هذه السلطات على اصدار صحفها الخاصة بالادارة الاستعمارية بالاضافة الى صحف المستوطنين الفرنسيين ولذلك لم تتوان عن ملاحقة الصحف الوطنية الناطقة باللغتين العربية والفرنسية ومصادرتها والتنكيل بأصحابها ومحريها طوال الفترة الممتدة فيما بين الحربين العالميتين . ولا شك ان هذا السلوك من جانب الاستعمار الفرنسي يعد سمة مميزة له على امتداد تاريخه في العالم الثالث وهو القهر الثقافي المباشر والمحاولات المستمرة لمسخ وتشويه الثقافات القومية في البلاد المستعمرة. أما في المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني فقد اختلفت أساليب الصراع بسبب إختلاف طبيعة المستعمر فقد أتبع بريطانيا سياستها المعروفة «فرّق تسد» في مجال الصراع السياسي المباشر بينما عمدت في المجال الثقافي والاعلامي الى إثارة الخلافات اللغوية والاثنية، وكان نتيجة ذلك هو تشجيعها لهجات المحلية كجزء من تشجيعها للخلافات القبلية والطائفية، ومن هنا جاءت محاولاتها لضرب اللغة العربية الفصحى من خلال تشجيع اصدار صحف باللغات المحلية . وقد تنبّهت القوى الوطنية العربية لهذه المؤامرة في وقت مبكر وحرصت على محاربة هذا الاتجاه بالاكثار من اصدار الصحف الناطقة بالعربية الفصحى وذات الطابع الأدبي في الأساس .

هذا وقد حرصت السلطات الاستعمارية البريطانية على اصدار الصحف الموالية لها باللغة العربية وذلك على عكس الاستعمار الفرنسي الذي كانت له صحفه الناطقة بلغته الى جانب قليل من الصحف الرسمية التي كانت تحوي القرارات والمراسيم والقوانين الموجهة للشعوب العربية في المغرب العربي ولذلك كانت تصدر باللغة العربية .

وقد ضمت الخريطة الاعلامية في العالم العربي في تلك الفترة ثلاث مجموعات من الصحف . المجموعة الأولى وكانت تضم الصحف الرسمية الناطقة بلسان الحكومات وتليها المجموعة الثانية وكانت تشمل الصحف الناطقة باسم السلطات الاستعمارية أو الموالية لها . أما المجموعة الثالثة فكانت تضم الصحف الوطنية التي كانت تخوض معارك مزدوجة لمواجهة كل من الصحف الرسمية والصحف الموالية للاستعمار، وكثيراً ما كانت تربطها صلات تحالف وتعاون وثيقة مبعثها المصلحة المشتركة وهدفها محاربة الصحافة الوطنية ومحاولة التنكيل بها والقضاء عليها^(٣) .

(٣) انظر د . خليل صابات : نشأة وسائل الاعلام وتطورها - (القاهرة - الانجلو المصرية . ١٩٧٦) .

وقد مرت حركة التحرر الوطني العربية بمرحلتين بدأت أولاها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهت بحصول معظم الدول العربية على الاستقلال من خلال الكفاح السلمي ما عدا الجزائر وفلسطين اذ أدى افلاس النضال السياسي في الاولى الى توقف القوى الوطنية الجزائرية عن مواصلة الاسلوب السلمي واندلاع الثورة المسلحة في اول نوفمبر ١٩٥٤ وانتهت بحصول الجزائر على الاستقلال في سنة ١٩٦٢ . كذلك أدت النتائج التي تترتب على انتزاع الوطن الفلسطيني من أصحابه وقيام دولة اسرائيل بالقوة المسلحة على الأرض الفلسطينية في مايو ١٩٤٨ الى قيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في يناير ١٩٦٥ وذلك لاسترداد هذا الوطن المحتل وعودة الشعب الفلسطيني الى أرضه .

هذان النموذجان وهما الثورتان الجزائرية والفلسطينية أضافا الى الخريطة الاعلامية تجربتين جديدتين تماماً في ميدان الصحافة الوطنية والثورية ، ويجدر بنا أن نستعرض أبرز السمات التي تميزت بها الصحافة العربية في مرحلتي الكفاح السلمي والكفاح المسلح، فقد اتسمت في المرحلة الاولى بالسمات التالية :-

١ - كانت الصحافة العربية في مرحلة الكفاح السياسي صحافة حزبية في مجملها . أو كانت تعبر عن الاحزاب الوطنية التي تولت قيادة حركة التحرر الوطني العربية في تلك المرحلة . كانت موجهة الى النخبة المتعلمة الملتفة حول هذه الاحزاب كما كانت لها جماهيرها الأخرى من القطاعات الشعبية التي كانت تشكل منهم القواعد الجماهيرية لهذه الاحزاب .

٢ - كان يرأس تحرير هذه الصحف في الغالب سكرتير الاحزاب الوطنية أو بعض قياداتها البارزة وكانت تعتمد على ميزانية ثابتة تخصصها قيادة الحزب للنشاط الدعائي والاعلامي .

٣ - طرحت هذه الصحف شعار الاستقلال السياسي فقط وانشغلت معظمها في الصراعات الحزبية كجزء من اللعبة الليبرالية التي حرصت السلطات الاستعمارية على الهائها بها لامتناس طاقاتها في معارك جانبية وخصوصاً في مصر والعراق . ونادراً ما كانت تطرح صحف هذه الفترة القضايا ذات الطابع الاجتماعي أو الشعبي الا في الفترات التي تحتاج فيها الى الجماهير لمساندتها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات .

٤ - عانت الصحف الوطنية من المطاردات التي كانت تقوم بها الحكومات بمساندة السلطات الاستعمارية . وقد تمثلت في صدور العديد من التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الصحافة فضلاً عن الاساليب الأخرى مثل المصادرة واعتقال المحررين . كذلك مارست معظم الحكومات العربية اساليب اقتصادية متنوعة للضغط على الصحافة الوطنية ومحاصرتها مثل الاشتراكات والاعلانات والمصاريف السرية التي استخدمتها هذه الحكومات لمساندة الصحف الموالية لها والضغط على الصحف الوطنية لتضييق الخناق عليها ودفعها الى الافلاس .

أما الصحافة العربية في مرحلة الكفاح المسلح فقد برزت لها مهام مختلفة عن مهامها أثناء مرحلة الكفاح السلمي كما اتسمت ببعض الخصائص المميزة مثل :-

١ - مارست الثورة العربية المسلحة نشاطها الاعلامي خارج أراضيها وذلك لدواعي الأمن وحرصاً على حماية كوادر الثورة واجهزتها الفنية والبشرية . وأبرز مثال لذلك الثورة الجزائرية التي مارست نشاطها الاعلامي في تونس . أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتخذت الاردن في البداية مقراً لنشاطها الاعلامي ثم إنتقلت الى بيروت بعد أحداث ايلول الأسود ١٩٧٠ والتي تعرضت فيها المقاومة الفلسطينية لمحاولة التصفية . ومما يجدر ذكره ان هذا الجانب كان له نتائجه

د . سامي عزيز - مصدر سابق ص ١٢ - ١٦ .

د . خليل صابات - الصحافة رسالة واستعداد وعلم وفن (القاهرة - دار المعارف - ١٩٦٩) .

الإيجابية من حيث حماية الثورة وكوادرها واجهزتها، ولكن كان نه نتائجها السلبية في ذات الوقت . إذ ترتب على اضطراب الثورات العربية المسلحة لممارسة نشاطها خارج أراضيها أي داخل دول عربية أخرى لها سياساتها والتزاماتها الدولية الى وجود بعض الحساسيات بين أجهزة الثورة وحكومات هذه الدول وذلك نتيجة لوقوع تناقض بين مواقف الثورة العربية المسلحة وبين مواقف الحكومات المضيفة بشأن بعض الاحداث التي وقعت في العالم العربي في تلك الفترة .

٢ - التزمت حركات الكفاح المسلح العربية بخط فكري وسياسي واضح لم يقتصر على تحقيق الاستقلال الوطني فحسب بل تضمن التزاماً محدداً إزاء القضية الاجتماعية ولا شك أن إيديولوجية الكفاح المسلح العربية تعكس المضمون السياسي والاجتماعي لهذه الثورات التي تمثل أغلبية ساحقة من الطبقات الفقيرة من الفلاحين المعدمين الذين تعرضوا لأقسى محاولات المسخ والتشويه لقوماتهم القومية دينياً ولغوياً عدا إجبارهم على ترك أراضيهم وانزعاعها منهم بالقوة المسلحة . ولذلك كان لا بد أن تختلف أطروحات هذه الثورات عن الشعارات التي رفعتها الثورات الوطنية السلمية في الخمسينات وقد انعكس هذا المضمون بوضوح في الصحف التي أصدرتها الثورة الجزائرية وأبرزها جريدة المجاهد وكذلك صحف الثورة الفلسطينية .

٣ - إعتد الجهاز الاعلامي لحركات الكفاح المسلح العربية على المعونات الفنية والعينية التي قدمتها لهم الحكومات العربية والدول الاشتراكية ومنظمات الأمم المتحدة مثل أجهزة الطباعة والورق والمنح الدراسية والتدريب للكوادر الثورية .

٤ - بينما اقتصرت معاناة الصحف الوطنية في مرحلة الكفاح السلمي على المضاربات ومصادرة السلطات الاستعمارية لها وفرض عقوبات بالسجن على الصحفيين، فإن الوضع قد ازداد سوءاً ومعاناة بالنسبة للكوادر الاعلامية في الثورتين الجزائرية والفلسطينية إذ كانوا يتعرضون للتصفية الجسدية والتهديد بنسف الصحف .

الصحافة العربية بعد الاستقلال

اختفت الصحف الموالية للسلطات الاستعمارية عقب حصول الدول العربية على الاستقلال ، منذ بداية الخمسينات . وإن لم يمنع ذلك من إستمرار التبعية الفكرية والسياسية للفكر الاستعماري الغربي في بعض الصحف العربية سواء في المشرق أو في المغرب العربي . هذه الظاهرة التي لا تزال تتخذ أشكالاً متنوعة حتى اليوم .

وقد حددت المهام المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال في ثلاث قضايا رئيسية أولها وأكثرها إلحاحاً قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين ثم قضية التنمية والعدالة الاجتماعية، أما القضية الثالثة فهي تتعلق بالحرية والديموقراطية . وقد فرضت هذه القضايا نفسها على الصحافة العربية منذ نهاية الخمسينات عدا القضايا القطرية التي طرحت نفسها على صحف كل بلد عربي على حده . وقد التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكوماتها وهنا برزت مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بحدّة أثناء مرحلة التحرر الوطني وهي مشكلة الديموقراطية وعلاقة الصحافة بالسلطة الوطنية إذ لا شك أن دور ومسؤوليات الصحافة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال ارتبطت الى حد بعيد بطبيعة وأهداف السلطة السياسية في الدول العربية . ولذلك نلاحظ أن هناك مسؤولية خاصة يتحملها رؤساء الحكومات العربية أو صناع القرار السياسي في العالم العربي بشأن الاختيار بين الاستمرار في استخدام الميراث الاستعماري في مجال الاعلام أو المبادرة بخلق علاقات جديدة بين الصحافة والسلطة السياسية الوطنية. ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي على تحديد دور ومسؤوليات الصحافة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، فإن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت رؤية موحدة وإن اختلف مضمونها الاجتماعي

والأيديولوجي . تحدد هذه الرؤية الدور الأساسي للصحافة العربية في ضرورة استخدامها كأداة في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة السياسية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد .

ويمكننا تلخيص التيارات السائدة لدى الزعماء والحكام العرب عن دور الصحافة العربية ومسؤولياتها بعد الاستقلال في ثلاثة تيارات رئيسية :

التيار الأول : ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الأشمل وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني . ويرى هذا التيار ان مهمة الصحافة العربية الأولى هي بناء الفكر القومي وتشجيع المبادرات الوجدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول هذا الهدف الحيوي . ولذلك يجب ان تبدأ النشاطات الاعلامية في العالم العربي وتنتهي عند هذا الهدف . فالدول العربية في حاجة الى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القطري الى ولاء قومي وكى تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ما هو جاد وعصري في الثقافة القومية والعالمية وتقوم بتسليحهم بالوعي السياسي والقومي لمواجهة العدوان الصهيوني وركيزته المادية الممثلة في دولة اسرائيل . وضرورة إدراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية وبين تحقيق الوحدة العربية الشاملة . ومن هنا تتبع الحاجة الى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة القومية .

أما التيار الثاني : فهو يرى ان القضية الأساسية المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هي الاسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله . ويرى هذا التيار ان الصحفي باعتباره جزء لا يتجزأ من الطليعة المثقفة في العالم العربي فإن عليه مسؤوليات مضاعفة إزاء بلاده التي تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في القضاء على الأمية التي تبلغ نسبتها حوالي 75٪ في العالم العربي . ولا شك ان هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً وان الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية بل أدخل الى الدول العربية أشكالاً من التعليم التي لا تساعد العرب على مجتمعاتهم وتطويرها والتي تهدف في الأساس الى تخريج مجموعات من الموظفين والكتبة لمساعدة الجهاز الاداري الاستعماري ... ولما كانت النظم التعليمية السائدة حالياً في العالم العربي مورثة دون استثناء عن الاستعمار الأوروبي وتحتاج الى اعادة نظر شاملة في مناهجها وأساليبها فضلاً عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية . لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة للاستفادة بامكانياتها الهائلة في هذا الصدد . ويرى انصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التي تتسم بأهمية خاصة وهي الاسهام في محو الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة والتصنيع والاصلاح الزراعي وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في جوهرها . كما يرون أيضاً أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن ان تسهم في تحقيق تلك المهام القومية ولكن الصحافة وسائر وسائل الاعلام الخاضعة لاشرف الحكومات هي الأجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعمليات التطوير التعليمي والثقافي .

ويرى التيار الثالث : ان المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هي تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد . خصوصاً وان الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال الوطني في ارساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها . ومن هنا أصبح على الصحافة العربية ان تواصل القيام بمسؤولياتها في صيانة وترسيخ هذا التراث الديمقراطي الذي شاركت في صنعه ولن يتحقق ذلك الا بممارسة النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية ويضع انصار هذا التيار مجموعة من الشروط لضمان توفر مناخ ديمقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسؤولياتها التاريخية في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي والتعبير عنها بأمانة بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية في صنع القرارات السياسية والقومية واعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي العربي بما يتفق مع تراثها الحضاري ومصالحها الاقتصادية والسياسية .

وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى

الاجتماعية المختلفة التي تتشكل منها المجتمعات العربية . ويلاحظ بوجه عام ان الزعماء العرب يعتبرون أي نقد موجّه للحكومات على أنه موجّه للأمة كلها . وقد ترتب على هذا أن الصحافة وأجهزة الإعلام تبدي حذراً شديداً في توجيه النقد . ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة . ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية ، إذ أن أي محاولة لتشكيل معارضة سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف ، ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة . والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة إلا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية . أما في الوقت الحالي فهناك عدد قليل من الصحف والمجلات التي تمتلكها وتديرها قوى المعارضة العربية . فالدول العربية تشهد أشكالاً متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة . ورغم أن الحكومات العربية لا تمنع نظرياً في ممارسة حرية الصحافة ولكن بشروط وضوابط أبرزها هو عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية .

هل توجد نظرية اعلامية للعالم العربي

تختلف المدارس الاعلامية في تحديد الاطار النظري الذي يفسر الواقع الاعلامي في مختلف الدول في العالم ، أي كل من العالم الرأسمالي والاشتراكي والعالم الثالث . وتعتبر المدرسة الغربية في الاعلام أقدم هذه المدارس تاريخياً وأسبقها في محاولة استخلاص القوانين النظرية التي تحدد الأسس الفلسفية والقانونية والاقتصادية والسياسية للاعلام الغربي بمختلف تياراته ومذاهبه . وقد أخرجت هذه المدرسة العديد من التصنيفات النظرية في المجال الاعلامي أبرزها التصنيف الذي وضعه ولبور شرام وزملاؤه سنة ١٩٥٦ ويتضمن النظريات الاعلامية الأربعة وهي نظرية السلطة والنظرية السوفييتية والنظرية الليبرالية ونظرية المسؤولية الاجتماعية .

وتعكس هذه النظريات باستثناء النظرية السوفييتية خلاصة التطور التاريخي للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في المجتمعات الغربية وقد إهتمت بالتركيز على هذا المتغير بالإضافة الى المتغير الاقتصادي الخاص بنمط الملكية . وقد استمدت هذه النظريات دعائمها الفلسفية من التراث النظري للفكر الديمقراطي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولم تتعرض على الاطلاق للبناء الاجتماعي والثقافي الذي أفرز هذه النظم الاعلامية وكان له تأثيره الجدلي على تطورها سواء من الناحية التكنولوجية أو المضامين الاعلامية أو فنون التحرير والاخراج الصحفي . ولقد توالى التصنيفات التي أضافت بعض التعديلات غير الجوهرية على هذا التصنيف (تصنيف شرام) مما أدى الى تغيير بعض التسميات السابقة ودمج البعض الآخر . وقد أسفرت تلك المحاولات عن تصنيف ثلاثي يتضمن النظريات الثلاث التالية : الليبرالية والشمولية والمختلطة^(٤) .

(٤) انظر ما يلي : د . جيهان رستي . الاسس العلمية لنظريات الاعلام (القاهرة - دار الفكر العربي ، ١٩٧٥) . ص ٣٠ - ٣٤ .

د . جيهان رستي . نظم الاتصال - الاعلام في الدول النامية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٢) .

وهذا التصنيف قام بدمج كل من نظريتي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في إطار واحد هو النظرية الليبرالية على أساس أنهما يمثلان مرحلتين تاريخيتين متتابعتين في تطور الصحافة الغربية وإنهما ينبعان من أساس نظري وفلسفي واحد كما ينتميان الى واقع اقتصادي واجتماعي واحد هو المجتمعات الغربية . أما النظرية السوفييتية فقد أدرجها تحت اسم النظرية الشمولية دون مراعاة للاختلاف التاريخي والأيدولوجي للتجربة الاشتراكية في الاعلام عن التجارب الأخرى التي تندرج تحت نفس التصنيف (مثل التجربة النازية التي تعد إحدى تطبيقات الرأسمالية الأوروبية) . أما النظرية الثالثة (المختلطة) فهي محاولة ترقيعية تفتقر الى الأساس النظري أو الاقتصادي بل تعتمد على الامتيازات السياسية البراغماتية وتعجز عن تفسير كثير من الظواهر الاعلامية في العالم الثالث بالذات .

وعندما نحاول أن نطبق إحدى هذه التصنيفات على الصحافة العربية المعاصرة أملاً في استخلاص القوانين النظرية التي تفسر لنا طبيعة العلاقة التي تربط الصحافة العربية بكل من الحكومات والأنظمة السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي وذلك في إطار التطور التاريخي الذي مرت به الصحافة العربية منذ نشأتها وحتى المرحلة الراهنة ، سوف نلاحظ وجود كثير من أوجه الشبه بين واقع الصحافة العربية وما تشير اليه بعض النظريات الغربية في الاعلام مثل نظرية السلطة التي ترتبط بنشأة وتطور الصحافة الانجليزية منذ القرن السادس عشر وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى مثل التصريح الرسمي والرقابة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد . وتفترض هذه النظرية ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع في ذات الوقت للقيود الحكومية . بينما نلاحظ ان النمط الغالب لملكية الصحف في العالم العربي هو ملكية الحكومة وإدارتها للصحف . فإذا اردنا تطبيق هذه النظرية على الصحافة العربية فلا بد أنه ستصادفنا مجموعة استثناءات تتفوق على جوهر النظرية ذاتها لأن الأساس السائد هو الملكية الحكومية للصحف العربية والاستثناء هو وجود بعض الصحف ذات الملكية الخاصة (أمثلة : الكويت - لبنان - الإمارات العربية - السعودية) .

أما النظرية الليبرالية فمن الواضح انها لا تصلح للتطبيق على الصحافة العربية . إذ علاوة على اختلاف جذورها التاريخية وأساسها الفلسفي عن تاريخ الصحافة العربية وتطورها فهناك مضمون النظرية الذي ينص على ضرورة وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالية في مواجهة الحكومة ولا تتلاءم هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن في العالم العربي حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعي مع شيوع النظم الأوتوقراطية المتسلطة وان كان ذلك لا يلغي نهائياً امكانية تطبيقها بشكل جزئي على بعض النماذج القليلة في الصحافة العربية، ولكنها في النهاية تبدو عاجزة تماماً عن تفسير الأوضاع الاعلامية في العالم العربي (٥) .

وعندما تنتقل الى المدرسة الاشتراكية في الصحافة فسوف يصادفنا تصنيف واحد محدد

(٥) د . محمد سيد : الاعلام والتنمية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩) . ص ١٠٩ - ١٢٦ .

يتضمن الأسس النظرية والممارسات التطبيقية لها . وتستمد النظرية الاشتراكية في الاعلام اساسها النظري من التراث الماركسي اللينيني ورغم ضآلة ما تتضمنه الأدبيات الماركسية من إشارات الى الاعلام والصحافة بشكل محدد . ولكن الاضافات التي قدمها لينين من خلال التجربة السوفييتية ساعدت على تشكيل الاطار النظري العام للصحافة الاشتراكية وذلك من خلال التطبيق السوفييتي منذ قيام الثورة الاشتراكية سنة ١٩١٧ . وترى النظرية الاشتراكية ان الدور الرئيسي للصحافة هو التربية الفكرية الايديولوجية والتعبئة السياسية والتنظيم لجميع قنات الشعب دون استثناء . وتركز على ضرورة منح مختلف القوى الاجتماعية والجماعات النوعية الفرصة كاملة في اصدار صحفها ونشراتها، وتشتت الاهتمام بالتوسع في أبواب بريد القراء حرصاً على اتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين العاديين للتعبير عن وجهات نظرهم والمشاركة بطريقة غير مباشرة في صنع القرارات التي تؤثر في أوضاعهم العامة وحياتهم اليومية^(٦) .

ورغم ما قد يبدو من تشابه ظاهري بين بعض ملامح النظرية الاشتراكية في الاعلام وبين الأوضاع الاعلامية في بعض الدول العربية مما قد يجعلها أقدر على تفسير الواقع الاعلامي العربي فإن الاختلافات بين جوهر النظرية الاشتراكية وأساسها النظري وبين السياسات الاعلامية في العالم العربي يجعل من العسير ان لم يكن من المستحيل تعميم هذه النظرية على الدول غير الاشتراكية حتى وان كان هناك بعض أوجه التشابه الخارجي مثل ملكية الحكومات والأحزاب الحاكمة للصحف في العالم العربي . أو لجوء بعض الحكومات العربية الى استخدام الصحافة كأداة للتنمية القومية . فمن الواضح ان معظم الحكومات العربية قد حددت علاقتها بالصحافة بناء على اختيارات سياسية واقتصادية وليس طبقاً لاعتبارات ايديولوجية، كما أن الفجوة التطبيقية الملحوظة في العالم العربي والتي تتمثل في وجود قلة ثرية تسيطر على مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسي والثقافي وأغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الأدمية الكريمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي ، فإن هذا يطرح الطابع الطبقي الواضح للصحافة العربية وان كان ذلك لا يمنع في اجمالها من وجود بعض الصحف العربية ذات الطابع القومي والوطني . لكل هذه الاعتبارات يصبح من غير الجائز موضوعياً محاولة اجراء هذا التطبيق غير المتكافئ .

وبعد استعراض التصنيفات النظرية للاعلام الغربي والاشتراكي يتضح لنا مدى الصعوبة التي تكتنف أي محاولة لتطبيقها على الاعلام العربي مما يؤكد وجهة وحجة المقولة التي تؤكد أهمية الابتعاد عن النظريات الجاهزة والتي تتبع من واقع مختلف . ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها في الدول النامية فمن الضروري مراعاة الانصاف عند اجراء مقارنة بينها وبين الصحافة في الدول المتقدمة سواء الغربية أو الاشتراكية . ولا يجب ان نتجاهل الحقيقة التاريخية التي تؤكد لنا ان الصحافة الغربية وكل ما أحرزته من تقدم سواء في المجال التكنيكي أو التشريعات الخاصة بحرية الصحافة ما كان له ان يتحقق بهذه الصورة لولا المرحلة الاستعمارية التي تم خلالها استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية لشعوب العالم الثالث وخصوصاً الوطن العربي الذي لا يزال حتى الآن مكبلاً بالكثير من أشكال السيطرة الخفية والعلنية .

(٦) أنظر د . عواطف عبد الرحمن : مقدمة في الصحافة الافريقية . (القاهرة ، ١٩٨٠) . ص ١٣٠ - ١٣٩ .

لينين حول الصحافة - اعداد فخري كريم (بيروت - دار الفارابي ، ١٩٨٠) . ص ٥٥ ، ١٤٧ ، ٣٤١ .

وإزاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظرية للاعلام التي سبق ذكرها في تفسير الواقع الاعلامي في العالم العربي فقد كان من المتوقع أن يكون هناك اسهام عربي في هذا الصدد. ولكن مما يجدر ملاحظته خلو الميدان الاكاديمي في مجال الدراسات الاعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع الاعلامي العربي برصد تطوره والمؤثرات العديدة التي يخضع لها سواء من جانب السلطة السياسية أو الضغوط الاقتصادية أو اشكال التبعية المختلفة للاعلام الغربي وذلك بهدف التوصل الى استنباط القوانين التي تحكم حركة الواقع الاعلامي العربي وتحدد دوره وموقعه على الخريطة العالمية. ومن هنا تبدو أهمية المحاولة التي أقوم بها وارجو أن تكون مجرد فتح لباب المناقشة حول هذه القضية الهامة وحافزاً للباحثين الاعلاميين لمنحها الأهمية التي تستحقها.

الاعلام العربي في ظل نظرية التبعية^(٧)

في مواجهة الاتجاهات النظرية السابقة ظهر اتجاه جديد يركز على علاقة التبعية التي تربط دول العالم الثالث اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بالعالم الرأسمالي المتقدم. والواقع ان مفهوم التبعية قد ظهر من خلال الجدل الحاد الذي دار بين العلماء الاجتماعيين حول مفهومي التخلف والتنمية فقد عمدت النظريات التقليدية الغربية الى تجاهل جوهر المشكلة التي تعاني منها الدول النامية وهي التبعية ولذلك اتسمت بقدر كبير من القصور والعجز في تفسير أسباب التخلف الحقيقية التي تعاني منها شعوب العالم الثالث. كذلك اظهر الفكر الماركسي الكلاسيكي قصوراً ماثلاً في فهم طبيعة التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مجتمعات العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال السياسي ولذلك يمكن القول ان نظرية التبعية قد ظهرت كرد فعل لهذا القصور الواضح من جانب كل من المدرستين الغربية والاشتراكية في فهم وتفسير معطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في دول العالم الثالث. ولعل ابرز اسهام نظري في مجال التبعية قام به اساتذة ومفكرو أمريكا اللاتينية، كما ان أعمال سمير أمين تعد اسهاماً عربياً مرموقاً في هذه المدرسة. ولذلك اخترت أهم أعماله لسببين اولهما هو أنها أصبحت معروفة على نطاق واسع في الدوائر العربية، وثانيهما انه ساهم بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال أفريقيا. ولا شك ان اعتماد سمير أمين على المجتمعات العربية في استخلاص المقولات النظرية الرئيسية لنظرية التبعية سوف يساعدنا في الاستفادة من هذه الخلاصات في فهم واستيعاب ميكانيزمات التبعية الاعلامية في العالم العربي.

ترى مدرسة التبعية ان تخلف العالم الثالث أو تبعيته بمعنى أدق للعالم الرأسمالي المتقدم يرجع الى خضوعه للسيطرة الاستعمارية لعدة قرون. وقد تشكلت الأنظمة السياسية والأوضاع الاجتماعية الثقافية في دول العالم الثالث من خلال وضعها كمجتمعات تابعة داخل النسق العالمي.

(٧) انظر: السيد الحسيني: العالم الثالث تنمية أم تبعية. في كتاب: دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧، ص ١٦٥ - ١٧٥).

أحمد زايد: التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والصفوة الجديدة في الريف المصري - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة - فبراير - ١٩٨١ (ص ١٦٠ - ١٦٦).

عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١).

كارين فيفر: تعد لنظريات التبعية، ترجمة ابراهيم منصور، مجلة الفكر المعاصر، العدد الثاني، (القاهرة - فبراير ١٩٨٢).

ويقول سمير أمين (أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي احدهما خاصة بالمركز والأخرى خاصة بالهوامش . ويتجه النمو الرأسمالي في المركز الى القضاء بشكل نهائي على التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية (مثل القبلية والاقطاعية والعبودية) هناك . ويتم حل التناقضات الكامنة في المركز (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة) عن طريق نمو الاحتكار وعن طريق العقود الاجتماعية بين العمل ورأس المال وعن طريق السياسة الاقتصادية المحلية الحكومية وعن طريق التوسع الدولي للنظام الرأسمالي . وهكذا فان تلك التناقضات تنتقل في شكل معدل الى الحواف والهوامش أي الى المستعمرات والبلدان الواقعة في دائرة نفوذ الاستعمار الجديد والخاضعة للسياسة الاقتصادية للبلدان المتقدمة . ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور اللامتكافئ على بلدان الهامش ، وهذا هو مصدر تبعية الهوامش للمركز ذلك أن بلدان الهوامش تجبر على تلبية احتياجات نظام السوق العالمي بإنتاج المواد الأولية وتوفير مخزون للعمل الرخيص ويترك مجالاً بينها وبين التصنيع الهيكلي كدول رأسمالية مستقلة . وعلى ذلك فإن التخلف في دول العالم الثالث هو عملية تاريخية وهو استكمال ضروري للنمو الرأسمالي في البلدان المتقدمة حالياً . وترى هذه النظرية ان اللامساواة التي تتميز بها العلاقة بين المركز والهوامش تعكس آثارها السلبية داخل الهوامش او التوابع أو نلاحظ التضخم في قطاع الخدمات وتفشي البيروقراطية وتكاثر فقراء المدن الذين انقطعت علاقاتهم بالزراعة وتكاد تنعدم فرص حصولهم على وظائف في قطاع الصناعة .

وترى هذه النظرية ان البناء الطبقي المصاحب لذلك يفتقر الى وجود طبقة رأسمالية صناعية محلية كلاسيكية . وبدلاً من ذلك توجد بورجوازية وسيطة تتكون من التجار وملاك الأرض وتؤثر في تشكيل الطبقة الحاكمة التقليدية التي تمثل مصالح رأس المال الدولي في الداخل . ويؤدي تضخم قطاع الخدمات الذي يصاحبه في نفس الوقت تصدع الصناعة المحلية الى خلق طبقة متوسطة عصرية من الكتبة والحرفيين ورجال الدين وأعيان الريف الذين يشتغل أبناءهم ضباطاً في الجيش وموظفين في جهاز الدولة . واذا كان الدور المنوط بأجهزة الدولة في الفترة الاستعمارية هو اخضاع الطبقات المحلية لصالح علاقة التبعية فإن الوضع لا يتغير كثيراً في مرحلة ما بعد الاستقلال اذ تصبح الدولة بمثابة وسيط بين الرأسمالية العالمية والبورجوازية المحلية . والدولة هنا ليست أداة في يد طبقة واحدة . وانما تمثل هيكلاً مستقلاً يقوم بالدفاع عن مصالح الطبقات المسيطرة سواء في المركز أو في التوابع . ولا يقتصر دور الدولة على انجاز المهام السياسية المنوطة بها أو حماية المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية والمحلية فحسب بل تخلق لنفسها اطاراً أيديولوجياً يساعد على تعزيز هيمنتها الفكرية وترويج قيمها الثقافية من خلال أجهزة الاتصال والاعلام التي تحرص على امتلاكها والسيطرة عليها .

ويرى سمير أمين انه حتى بعد نجاح حركة التحرر الوطني المسلحة فإن دول العالم الثالث المستقلة حديثاً اذا لم تصبح اشتراكية على الفور فإنها سوف تكون خاضعة بشكل كامل لبلدان المركز بسبب افتقارها للديناميكية الداخلية والتاريخ الخاص .

والواقع ان هناك بعض التحفظات الهامة على مقولات مدرسة التبعية وخصوصاً سمير أمين . فإن نظرية التبعية قد نجحت في تشخيص ورصد الأسباب الحقيقية لظاهرة التخلف في العالم الثالث من خلال دراسة وتحليل تلك الفترة الطويلة والمؤلمة في توسع الرأسمالية العالمية التي تم خلالها غزو

مجتمعات ما قبل الرأسمالية واحداث الخراب بها من جانب الاستعمار العالمي . ولكنها عرضت هذه المرحلة من التخلف الراكد في العالم الثالث بوصفها مرحلة دائمة على أساس أن العلاقة الاقتصادية بين المركز والتوابع علاقة متحجرة يتحكم فيها المركز بشكل مطلق دون رد فعل من جانب التوابع ولا تحوي أية تناقضات داخلية، أي باختصار تلغي نظرية التبعية ردود الفعل الوطنية واسهامات حركة التحرر الوطني في العالم الثالث في مواجهة مشاريع السيطرة الاستعمارية، ولذلك فإن تفسير التبعية لا يجب أن يقتصر على العوامل العالمية وحدها بل يجب ان نضع في اعتبارنا العوامل المحلية الخاصة بدول العالم الثالث مما يستلزم ضرورة التعرف على طبيعة البناء الاجتماعي والقوى الاجتماعية التي تولت عبء النضال الوطني في مرحلة التحرر الوطني وتلك القوى التي تتحمل أعباء التنمية والتي تستفيد من عائداتها في مرحلة الاستقلال . ذلك ان الاحتكار العالمي وحده لا يستطيع أن يفسر لنا تبعية دول العالم الثالث إلا اذا حاولنا التعرف على آثاره على هذه الدول وردود أفعالها ازائه . يتضح لنا مما سبق ان حصول جميع الدول العربية (فيما عدا فلسطين) على الاستقلال السياسي بحلول السبعينات قد طرح الكثير من المشكلات والمهام المترتبة على هذا الاستقلال . وتتصدر هذه المشكلات قضية الاستقلال الاقتصادي والثقافي فمن الواضح ان خضوع الدول العربية للسيطرة العثمانية ما يزيد عن أربعة قرون ثم انطوائها قسرا وتقسيمها بين أقطاب الاستعمار الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى وانتزاع جزء منها ومنحه للصهيونية قد أدى الى حدوث تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية والثقافية علاوة على التشوهات التي لحقت بالقيم والأنماط السلوكية في جزء كبير من العالم العربي . ومما يدعو الى الاهتمام هو ان الاستقلال السياسي لم يجلب تغييرات تذكر في هذا الصدد . بل يمكن القول ان الأوضاع السياسية في العالم العربي قد ساعدت بعد الاستقلال على تدعيم الانماط السلوكية والقيم المنقولة عن الاستعمار الأوروبي فضلاً عن تشجيعها للأنماط الأخرى التي أدخلها الاستعمار الجديد . ومن ثم فبقدر ما يكون ادراكنا لعدم امكانية تحقيق الاستقلال السياسي الكامل بدون الاستقلال الاقتصادي لا بد أن ندرك بنفس القدر بأن الاستقلال الشامل لا يتحقق الا بالتحرر الاجتماعي الثقافي . وهذا الشكل من الاستقلال الكامل يستلزم توفر مجموعة من الشروط التي نراها غائبة عن الواقع العربي الراهن بقدر توفر الشروط المضادة ، والواقع ان هناك بعض العوامل الدولية بجانب الظروف المحلية في العالم العربي تساعد على تكريس الاستقلال الناقص ، أو بمعنى أدق تساعد على استمرار التبعية الاقتصادية والثقافية للدول الرأسمالية المتقدمة على وجه التحديد .

إذا كانت هذه التبعية تستمد جذورها التاريخية من المرحلة الاستعمارية السابقة فإن استمرارها يتأكد بفعل مجموعة من المقومات الموضوعية والذاتية التي لا يمكن اغفالها والتي تتجسد في تلك الدرجة الملحوظة من التفاوت في مصادر القوة والنفوذ بين ذلك العدد القليل من الدول الصناعية المتقدمة التي تحتكر مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية وبين الأغلبية الساحقة من شعوب العالم الثالث التي تفتقر الى الحد الأدنى من هذه المصادر . وتتركز المصادر الاعلامية والثقافية من حيث الانتاج والتوزيع بكافة أشكاله في نفس الدول التي تحتكر مصادر الثروة الأخرى أما غالبية الدول من العالم الثالث فهي تستقبل ما ترسله اليها هذه الدول . وينتج عن ذلك عدم توازن ملحوظ في تبادل المعلومات والأنباء بين الاقلية من الدول الغربية المسيطرة على وسائل الاعلام والاكثرية من الدول النامية في العالم الثالث . وليس هناك حاجة لضرب أمثلة لتأكيد هذا الوضع ويكفي مثل واحد لتوضيح هذا التفاوت يتعلق بتوزيع الصحف اليومية إذ يبلغ توزيع

الصحف اليومية نسخة واحدة لكل ثلاثة أشخاص في أمريكا الشمالية ونسخة واحدة لكل ٢٠ شخصاً في العالم العربي مع مراعاة الفروق الأخرى مثل ارتفاع نسبة الأمية واقتصار صدور الصحف في العواصم العربية فقط وحرمان المدن الصغيرة والريف العربي تماماً من الصحف اليومية وغيرها .

كذلك استهلاك الورق للأغراض الاعلامية يبلغ معدل استهلاكه للفرد الأمريكي سنوياً ٦٦ كلغ بينما لا يزيد معدل استهلاكه للإنسان العربي عن ١,٥ كلغ . كما يلاحظ أن التدفق الشامل للانباء يأخذ طريقه من العالم الصناعي المتقدم الذي يسكنه ثلث سكان العالم الى العالم الثالث الذي يضم ثلثي سكان العالم وهو يستغرق على الأقل مائة مرة أكثر في اتجاهه من الدول الصناعية الى الدول النامية . مما يؤكد ان نظرية التدفق الحر التي تؤمن بها الدول الغربية قد فقدت فاعليتها فلكي يكون تدفق المعلومات حراً حقيقة يجب ان يكون في اتجاهين وليس في اتجاه واحد . والواقع ان تركيز وكالات الانباء ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي ووسائل الاعلام الجماهيرية ومصادر المعلومات وصناعات اجهزة الاتصال في عدد ضئيل من الدول الغربية المتقدمة لا يدع أية فرصة للتدفق الحر أو التبادل الديمقراطي للانباء والمعلومات بين هذه الدول المتقدمة وبين الدول النامية التي تفتقر الى كل هذه الوسائل والامكانيات (٨) .

بل تبرز هنا الحلقة الرئيسية في هذه العلاقة غير المتكافئة الا وهي التبعية التي تسود أغلبية دول العالم الثالث رغم أن هناك محاولات متزايدة لتحويل هذه التبعية إلى إستقلال حقيقي مبعثه التكافؤ والتوازن . وقد تجسدت هذه المحاولات في الدعوة الراهنة الى إقامة نظام عالمي جديد للاعلام . ولكن نجاح هذه الدعوة مرهون بإجراء تغييرات جذرية في الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية الراهنة . ويلاحظ تعدد الدلالات الكمية التي تؤكد جوهر التبعية الاعلامية والثقافية من جانب العالم الثالث للعالم المتقدم، ولكن يبقى أخطرها على الاطلاق هو ما يتعلق بمضمون الرسائل الاعلامية التي تبثها وسائل الاعلام الدولية وأبرز ما يميزها هو إعدام العلاقة بين مضمون هذه المواد الاعلامية وبين الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الدول النامية أو طبيعة المشكلات التي تواجه الدول مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين (مضمون المواد الاعلامية غير النامية) . فاذا كانت وسائل الاعلام قد استخدمت أثناء الفترة الاستعمارية من قبل النخبة الاستعمارية لترسيخ الارتباط بالوطن الأم من خلال متابعة ما يدور فيه من أحداث ووقائع ، فإن فترة الاستقلال في الدول النامية قد شهدت استخدام وسائل الاعلام من جانب النخبة الوطنية التي لا تزال تتطلع الى الغرب كنموذج للتقدم الحضاري والسياسي وذلك للتواصل مع المجموعات الأخرى والنخب المماثلة في العالم المتقدم وإخضاع الجماهير الشعبية للأوضاع السائدة عن طريق سلبيها القدرة على الرؤية النقدية ، مما يترتب عليه إلحاق أقدح الأضرار بالثقافة القومية لشعوب العالم الثالث وتعميق الاغتراب الثقافي والسياسي لديهم . وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للتبعية الفكرية والثقافية التي يتم انجازها وتعزيزها من خلال وسائل الاعلام .

(٨) انظر ما بين لجنة ماكبرايد . التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال - اليونسكو - باريس ١٩٧٩ ص ٤٣ ، ١٢٢ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ٢٥٥ .

Developing world and Mass- Media L.O.J. Prague 1975 . pp. 1-21

William Rugh: The Arab Press. Syracuse university press 1979. PP. 144- 144.

مظاهر التبعية الاعلامية في العالم العربي

غالباً ما يراعى عند تحليل التبعية الاعلامية وجود محورين أساسيين لهذه القضية أولهما يتعلق بالبعد المحلي ويتضمن التبعية للسلطة السياسية من ناحية ملكية الصحف وسلطة اصدار التشريعات والقوانين الاعلامية التي تخضع لها هذه الصحف ورسم السياسات الاعلامية والسيطرة على مصادر الأنباء المحلية من خلال ملكية وكالات الأنباء المحلية والاشراف على ادارتها وأخيراً السيطرة على مضامين المواد الاعلامية التي تنشرها الصحف العربية . اما المحور الثاني فيتعلق بالبعد الدولي الذي يتضمن التبعية التكنولوجية للدول الغربية والتبعية السوسيوثقافية للشركات المتعددة الجنسية من خلال الاعلانات والتبعية الاعلامية لوكالات الأنباء الغربية ثم التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الاعلام الغربية .

وفيما يتعلق بالمحور الأول : فقد لوحظ حرص الحكومات العربية على فرض سيطرتها الكاملة على وسائل الاعلام وخصوصاً الصحف بعد الحصول على الاستقلال مباشرة وذلك كجزء من استعادة السيادة الوطنية على مصادر التعبير الثقافي والاعلامي . وكما سبق أن رأينا فقد كانت نشأة الصحف العربية على أيدي الحكام في بداية القرن التاسع عشر وقد كان لذلك آثاره السلبية على تطور الصحافة العربية فيما بعد . إذ اسفر ذلك عن إنعدام ثقة القراء بها لارتباطها بالحكومات . ومع توالي الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم العربي بعد الاستقلال ضاعفت الحكومات العربية من سيطرتها على وسائل الاعلام ونجحت في استخدامها لخدمة القضايا القومية مثل الصراع العربي الاسرائيلي وقضية التنمية، ولكن كان الاستخدام الأكبر هو تسخيرها لدعم النفوذ السياسي والايديولوجي لهذه الحكومات من خلال الترويج المتواصل لأفكارها ومواقفها والتأييد المطلق لقراراتها واساليبها في الحكم وغالباً ما كان الصراع العربي الاسرائيلي حجة تلجأ إليه الحكومات العربية لتبرير محاربتها للمعارضة ولتكميم الأفواه على أساس (ان الوطن في حالة حرب مع اسرائيل وليس هناك مكان بعد لقوى المعارضة) . ويسود العالم العربي نمط الملكية الحكومي للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة أو من خلال المعونات غير المرئية والتي تتخذ أشكالاً متنوعة مثل المصاريف السرية للصحف أو الاعلانات والاشتراكات الحكومية .

ولا تخلو الخريطة الاعلامية للعالم العربي من وجود بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التي تعتمد في تمويلها على موارد فردية أو حزبية . والسيطرة الاقتصادية لا بد أن تلحقها سيطرة فكرية تتحكم في مضامين المواد الاعلامية التي تنشرها هذه الصحف فيلاحظ ان أغلب الصحف العربية ذات الملكية الحكومية لا تتسع الا لوجهات النظر الرسمية وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الاعلام من السلطة الى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين ، فرسائل القراء نادراً ما تنشر وكذلك الآراء المخالفة لرأي الحكومات وفي الحالات القليلة التي يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدي حراس البوابات الاعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم . وتمر المواد الاعلامية التي تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحوير والاضافة والتلفيق والاقتصار على مصادر اخبارية معينة دون سواها وذلك بهدف وصولها في النهاية الى القارئ في صورة ترضي الحكومات العربية وتدعم سلطتها الفكرية ونفوذها السياسي .

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الاعلام وخصوصاً الصحافة وتتخذ الرقابة أشكالاً متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة ولكنها كثيراً ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة هذه الحكومات . وغالباً ما تستند الرقابة على الصحف العربية الى قوانين مدونة ولكنها في كثير من الأحيان تستند الى السلطة التقديرية للحكومات . هذا وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارئ . ومن أبرز أنواع الرقابة التي تلجأ اليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الاعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل النشر والرقابة بعد التوزيع حيث يتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف . ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة في الصحافة العربية اليوم هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون من تلقاء ذاتهم دون الحاجة الى وجود رقيب رسمي .

أما سيطرة الحكومات العربية على مصادر الأنباء المحلية فهي أشد ما تكون وضوحاً في ملكية الحكومات لوكالات الأنباء العربية . وقد انشئت هذه الوكالات الثماني عشرة لمواجهة التحيز والتشويه الذي تقوم به وكالات الأنباء الغربية لأنباء واحداث العالم العربي . وتعد وكالة انباء الشرق الأوسط أقدم الوكالات العربية اذ انشئت عام ١٩٥٦ لمواجهة التحيز المغرض لوكالات الأنباء الغربية في تغطية أنباء العدوان الثلاثي على مصر عقب تأميم قناة السويس . وهناك ثلاثة أشكال للعمل تمارسها وكالات الأنباء العربية فهناك الشكل الأول الذي تتبناه كل من الجزائر والعراق وليبيا وعمان والسودان وتونس واليمن الشمالية والجنوبية وهو يقوم على عدم السماح باستقاء الأنباء الخارجية الا عبر وكالات الأنباء الوطنية التي تقوم بتلقي هذه الأخبار واجراء التعديلات اللازمة عليها تنفيذاً لتعليمات السلطة السياسية ثم تقوم بتوزيعها على الصحف . أما الشكل الثاني فهو يطبق في كل من البحرين ومصر والاردن والمغرب والكويت وقطر والعربية السعودية وسوريا والامارات العربية حيث لا تقيم الوكالات احتكاراً على استقاء الأنباء الخارجية بل يسمح للصحف بالاشتراك مباشرة في وكالات الأنباء العالمية . ولكن بالنسبة للأخبار الوطنية فانها تعد احتكاراً لوكالات الأنباء المحلية . أما الشكل الثالث والأخير فهو مطبق في لبنان فقط حيث تجمع بين نظامين في ملكية وكالات الأنباء فهي تجمع بين وكالة الأنباء الحكومية وبعض الوكالات الخاصة (*) . ورغم ان الهدف الأساسي من إنشاء وكالات الأنباء العربية هو مقاومة الدور السلبي الذي تقوم به وكالات الأنباء الغربية ضد العالم العربي ومحاولاتها في تشويه الصورة القومية للشعوب العربية في أذهان العالم الخارجي وتضليل الرأي العام العالمي عن حقيقة ما يدور في الوطن العربي وخصوصاً ما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي مما ينتج عنه فقدان تعاطف الرأي العام العالمي مع القضايا القومية في العالم العربي وخصوصاً القضية الفلسطينية . ورغم وضوح هذا الهدف القومي في اذهان الحكومات العربية عند انشاء الوكالات فإن الروح القطرية التي تسيطر على نشاط هذه الوكالات واستخدامها كأداة في تغذية الخلافات السياسية بين الحكومات العربية قد أدت الى العجز الكامل عن تحقيق هذا الهدف الهام . بل واصبحت معظم هذه الوكالات تابعة بصورة مقلقة لسيطرة وكالات الأنباء الغربية كما سنرى في الجزء الخاص بهذه الوكالات . وقد كان أحرق بالحكومات العربية أن توحد جهودها وامكانياتها في العمل على انشاء وكالة انباء عربية تكون الوكالات العربية الحالية فروعاً لها وتتولى هذه الوكالة التعامل مباشرة مع وكالات الأنباء العالمية وتقوم بدورها القومي في حماية الاستقلال الاعلامي والثقافي للوطن العربي .

وفيما يتعلق بالمشور الثاني للتبعية الاعلامية والذي يرتبط بالبعد الدولي فهو يتضمن التبعية التكنولوجية التي تدين بها اأغلبية الصحف العربية تجاه المؤسسات الغربية التي تحتكر موارد الاتصال مثل بنوك المعلومات - المصادر الالكترونية للمعلومات المتخصصة - وكالات الأنباء وصناعة الورق وأجهزة الطباعة والتصوير ، وتتضح لنا خطورة الاحتكار الغربي لتكنولوجيا الاعلام اذا علمنا مدى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الاعلامية الأساسية وخصوصاً ورق الصحف الذي ارتفع سعره في الأسواق العالمية من رقم أساسي ١٠٠ سنة ١٩٧٠ الى ٣٢٩ في مايو ١٩٧٧ واستمر في الارتفاع منذ ذلك الحين ، ومن أبرز النتائج السلبية لهذا الوضع هو استغلاله من قبل بعض الحكومات العربية في تطبيق بعض أشكال الرقابة المقنعة . إذ عمدت هذه الحكومات الى تقييد استيراد ورق الصحف وتوزيعه طبقاً لسياسة محددة تهدف الى التمييز ضد صحف المعارضة . وهناك مظهر آخر للتبعية التكنولوجية يتعلق بسوء التوزيع الجغرافي لبنوك المعلومات واحتكار الدول الصناعية المتقدمة لجمع الحقائق والمعلومات المتصلة بالنشاط المصرفي والصناعي والتجاري والمعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والأحوال المناخية التي يتم الحصول عليها بالأقمار الصناعية وغيرها ، ويؤثر وضع التبعية الذي تعاني منه الدول العربية في هذا المجال تأثيراً خطيراً على خططها الانمائية ويحرمها من المعلومات الحيوية في مجالات كثيرة وغالباً ما يعوق موقفها التفاوضي عندما تتعامل مع حكومات اجنبية أو شركات غير وطنية .

وفي نطاق الجدل المثار بشأن التبعية الاعلامية لا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تقوم به الشركات غير القومية في هذا المجال . إذ لا تكفي هذه التجمعات الهائلة بتعبئة رأس المال والتكنولوجيا وتحويلها الى سوق الاتصال بل انها تسوق أيضاً سلعاً استهلاكية ثقافية اجتماعية لا حصر لها ، تهدف في الغالب الى نشر افكار ومعتقدات تؤدي الى تعميق الاغتراب الثقافي والاجتماعي لدى شعوب العالم الثالث ، وتمارس هذه الشركات تأثيراً مباشراً في أجهزة الانتاج الاقتصادي للدول التي تعمل فيها وتلعب دوراً هاماً في تسويق ثقافتها . وتتعدد الأمثلة في الوطن العربي حيث انتشرت في السنوات الأخيرة فروع وتوكيلات العديد من الشركات المتعددة الجنسية التي توجد مقرها الرئيسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا الاتحادية وسويسرا وانجلترا وفرنسا ويلاحظ ان الأغلبية الساحقة من فروع هذه الشركات توجد في الدول العربية التي كانت تابعة لنفوذ الدولة الأم سابقاً بشكل رسمي أو غير رسمي وخصوصاً انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة . والأهم من ذلك هو ان هذه الدول هي موطن وكالات الأنباء العالمية الأربعة وهما الوكالتان الأمريكيتان اسوشيتد برس ويونيتد برس انترناشيونال ورويتر البريطانية وأجنس فرانس برس الفرنسية .

ومما يجدر ذكره ان هناك نسبة عالية من البرامج التلفزيونية تستوردها دول العالم الثالث من الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا . كما ان هناك ٢١ وكالة أمريكية من مجموع ٢٥ وكالة عالمية تحتكر الاعلان الدولي وهو صناعة رئيسية حينما يتصل الأمر بالتأثير الاجتماعي الثقافي .

ومن الواضح ان الشركات غير القومية تقوم بدور متزايد الحيوية في الأنشطة الاعلامية والثقافية وذلك كأحرمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأصلية الى البلدان الأخرى مما يؤدي الى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات . وتنمو أنشطة هذه الشركات في مجالات توريد البنى الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الاذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وانتاج الكتب والترجمات ووسائل

الايضاح المرئية والحاسبات الالكترونية والأفلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب وغير ذلك . كما تمارس الشركات غير القومية تأثيرها الرئيسي في تكريس التبعية الثقافية من جانب الدول النامية بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة من خلال المضامين الاعلامية والثقافية التي تبثها في الصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية . ويبدو هذا الشكل ملموساً في ازدياد حجم المواد التليفزيونية المستوردة التي تتضمن البرامج الروائية القصيرة والمسلسلات الطويلة التي تعد اصلاً لمشاهدين من أهل البلد الأصلي (في معظم الأحيان أمريكيين) .

والواقع ان هناك عدداً محدوداً من الشركات التليفزيونية الدولية التي تقوم بامداد معظم دول العالم الثالث بالبرامج الاخبارية وبرامج الترفيه . وتعتمد جميع مؤسسات التليفزيون العربية اعتماداً كبيراً على هذه المواد المستوردة وحجتها في ذلك هو أن ما تنتجه محلياً غالباً ما يكون أقل جودة مما تعرضه من مواد مستوردة في البرنامج اليومي . وثمة مشكلات كثيرة تطرحها كميات برامج الأنباء والأفلام والبرامج التسجيلية التي تستوردها الدول العربية ويتم بواسطتها ترسيخ صور الحياة الاستهلاكية في الدول الرأسمالية المتقدمة كما تتعرض مقومات الشخصية العربية والثقافية القومية للتشويه والمسح والاغتراب الجاد . ومن خلال الثقافة التجارية التي تقوم بترويجها هذه الشركات عبر الصحف وغيرها يتم تشجيع أنماط وعمليات إنتاجية وإستهلاكية لا تلبي إحتياجات المجتمعات التابعة بل تؤدي إلى خلق الاحساس بالحاجة إلى التوسع الاستهلاكي . كما يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والاعلانات الباهظة التكاليف . ويبرز الدور الخطير لهذه الشركات غير القومية من خلال الاعلانات التي تتضمن محتوياتها قيماً إستهلاكية تهدف إلى تكريس التبعية الثقافية الاجتماعية من ناحية ، فضلاً عما تمارسه من نفوذ وتأثير على الصحافة والاذاعة سواء في اختيار الأنباء أو فرض نوع من الرقابة من ناحية اخرى . وهنا يكمن التهديد الحقيقي لحرية الصحافة وخصوصاً وأن معظم الصحف في العالم الثالث لا تستطيع الاستغناء عن المساندة الاعلانية حتى ولو كانت هذه الصحف تابعة إقتصادياً للحكومات . ومع كل ذلك فليس بوسع الشركات العابرة القومية أن تمارس تأثيرها بالصورة التي عرضناها ما لم تكن النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي تمنحها الكثير من التأييد والمساندة^(٩) .

هذا وتتجسد التبعية الاعلامية في العالم العربي من خلال مظهر آخر بارز أيضاً هو وكالات الأنباء الغربية التي سنتناولها بشيء من التفصيل .

الدور الحقيقي لوكالات الأنباء الغربية في العالم العربي : في ظل انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى ، فقدت هذه الوكالات دورها المفترض وأخذت الساحة تماماً للوكالات الأجنبية . ويمكن القول بصفة عامة ان وكالات الأنباء العالمية الخمس التي تحتكر حركة الأنباء حالياً في العالم العربي تعتمد في الأساس على الوكالات الغربية الأربع التي تحتكر حركة سريان

(٩) انظر ما يلي - كارل سوفانت وبنارد بيتس - الانتماءات الاجتماعية الثقافية في نطاق الاقتصاد السياسي الدولي لعلاقات الشمال والجنوب - دور الشركات غير القومية - مركز دراسات الشركات غير القومية بالأمم المتحدة - نيويورك - يونيو ١٩٧٩ .

Phil Harris: International News Media authority and dependence, in Introduction to Mass communication in Nigeria.

Engos 1976 - p. 4 - 10

الأنباء في العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر . ولأن هذه الوكالات قد تأسست وتوطدت قبل ظهور وكالات الأنباء العربية الى الوجود فقد خلقت انماطاً لسريان الأنباء وأرست تقاليداً للعمل الاعلامي جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة حتى على أساليب العمل في الوكالات العربية ذاتها .

ويبدأ نشاط وكالات الأنباء الغربية في العالم العربي في ١٨٦٠ عندما دعت المصالح البريطانية في القاهرة والخرطوم وعدن ومسقط الى انشاء شبكة برقية من انجلترا الى هذه المدن العربية فضلاً عن قيام وكالة رويتر باحتكار جمع وتوزيع الأنباء في مناطق النفوذ البريطاني في العالم العربي على امتداد الطريق البرقي ثم اماكن اخرى شملت العراق وفلسطين . وفي نهاية الحرب العالمية الاولى اقامت وكالة هافاس الفرنسية احتكاراً شمل الأنباء الخارجية التي تدخل سوريا ولبنان فضلاً عن احتكارها لجمع وتوزيع الأنباء الخاصة بمنطقة المغرب العربي . وفي سنة ١٩٤٥ انتقل النشاط من هافاس الى وكالة الأنباء الفرنسية . أما وكالات الأنباء الأمريكية اسدشيتدبرس ويونيدبرس فقد حاولت كسر الاحتكار الفرنسي الانجليزي في نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأت نشاطها في الكويت والعربية السعودية منذ ١٩٥٢ . وقد ساعدت أزمة قناة السويس ١٩٥٦ على كسر الاحتكار البريطاني الفرنسي للأنباء لصالح الوكالات الأمريكية ، كما ساعدت على تشجيع وكالة الأنباء السوفيتي (تاس) لتوسيع نطاق نشاطها في العالم العربي خصوصاً بعد ازدياد الشعور المناهض للامبريالية وبسبب موقف الاتحاد السوفيتي من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ . وقد انشأ الاتحاد السوفيتي ١٩٦١ وكالة نوفوستي التي قدمت خدماتها مجاناً للصحف العربية من خلال مكاتبها الملحقة بمكاتب تاس . وتتعامل الوكالتان السوفيتيتان مع جميع الدول العربية باستثناء السعودية^(١٠) .

وتحتل وكالة الأنباء الفرنسية مركزاً قوياً في شمال أفريقيا ولبنان لأن نشرتها تصدر بالفرنسية كما تقدم نشرتها مترجمة الى الانجليزية في منطقة المشرق العربي . وفي عام ١٩٦٩ وقعت الوكالة الفرنسية اتفاقاً مع وكالة انباء الشرق الأوسط لترجمة نشرتها الى اللغة العربية وتوزيعها على العالم العربي كله ، وكذلك فعلت وكالة رويتر ولكن بالنسبة للمشاركين المصريين فقط .

إن إحتكار وكالات الأنباء الغربية لعمليات تداول الأنباء ونشرها على الصعيد الدولي قد ترتب عليه نتيجة أساسية لها خطورتها العالمية تتلخص في أن جميع دول العالم الثالث تتلقى ٨٠٪ من الأنباء العالمية من لندن وباريس ونيويورك . وان هذا الاختلال في تداول الأنباء يمثل الفرق بين كمية الأنباء المرسله من جانب العالم الصناعي الى العالم النامي وبين كمية الأنباء المتدفقة في الاتجاه العكسي ، ويمكن القول ان وكالات الأنباء الغربية الأربعة لا تخصص الا حوالي ما يتراوح بين ٢٠-٣٠٪ من انبائها للعالم الثالث كله . وهناك ٣٥ دولة في العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ثلاث دول عربية . كذلك لا يوجد لبعض وكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون فهي تعتمد

(١٠) وانظر أيضاً فريد عزت : وكالات الأنباء العربية - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاعلام - جامعة القاهرة - ١٩٨٠ الافتتاحية . الاعلام العربي من يكتبه ومن يوجهه - الطليعة الكويتية - العدد ٦٧٦ - ١٧/١٢/١٩٨٠ .

William A. Rugh: The Arab Press. Syracuse university press. 1979. pp 134-140.

اعتماداً كاملاً على وكالات الأنباء العالمية للحصول على الأنباء الخارجية كما تعتمد على المصادر الحكومية بالدرجة الأولى للحصول على الأنباء المحلية . وتوضح الاحصائيات الخاصة بالتوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية أن أوروبا وأمريكا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلي الوكالات وان العالم العربي وأفريقيا يأتيان في المؤخرة والجدول التالي يوضح ذلك .

التوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية

عام ١٩٧٤م

أمريكا الشمالية ٢٤٪	أوروبا ٢٨٪
استراليا وآسيا ١٧٪	أمريكا اللاتينية ١١٪
الشرق الأوسط ٦٪	أفريقيا ٤٪
(العالم العربي)	

ويتفرع من النقطة السابقة حقيقة أخرى تؤكد التبعية الإعلامية في العالم العربي تتعلق بنوع التغطية الاخبارية للأحداث الدولية فقد أوضحت الدراسات العديدة في هذا المجال ان الأحداث التي تقع في الدول الغربية المتقدمة هي المستهدف الأول في التغطية الاخبارية في صحف العالم الثالث وذلك عكس ما يحدث في الاعلام الغربي . إذ أن التغطية الإعلامية لما يدور في العالم الثالث تتركز على الأزمات والانقلابات والطرائف وكل ما يعطي صورة مشوهة للحقائق ، فضلا عن ضآلتها من الناحية الكمية وتجاهلها لعمليات التنمية وسائر المشروعات الايجابية في معظم دول العالم الثالث . هذا وقد أكدت لجنة ماكيرايد للاعلام بمنظمة اليونسكو على هذه الحقيقة المؤسفة التي أدت الى مزيد من السيطرة من جانب الاعلام الغربي ومزيد من التبعية من جانب الاعلام النامي . والواقع ان نوع التغطية الاخبارية التي يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية تخضع لسياسات مدروسة وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها المراسل في تحديد الأولويات والافضليات سواء في اختيار الأحداث أو تحريرها أو نشرها . وان مراجعة أنواع التغطية الإعلامية التي قامت بها وكالات الانباء الغربية لتطورات الصراع العربي الاسرائيلي خلال الثلاثين عاماً الماضية كافية ان توضح لنا أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وكالات الأنباء العالمية في الصراع الدولي وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث ومحاولة فرضها على الرأي العام العالمي كحقيقة اعلامية . وكذلك بمراجعة مواقف الصحافة الغربية من دول النفط العربية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ يتضح لنا أنواع التشويه المتعمد ومحاولة استعلاء الرأي العام العالمي ضد الدول العربية النفطية لمجرد محاولتها استخدام حقها المشروع في إستعمال البترول كسلاح في معركتها القومية ضد اسرائيل الحليفة الأولى للدول الغربية.

التبعية الأكاديمية : وأخيرا تتعرض لأحد مظاهر التبعية الإعلامية في العالم العربي وهي التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الاعلام الغربية والتي تعتبر في تصوري السبب الرئيسي للقصور النظري الذي تعاني منه الدراسات الإعلامية في العالم العربي فضلا عن إستمرار خضوعها لمنهج التجربة والخطأ الذي لا يزال يسود الواقع الاعلامي العربي سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي وتفرض طبيعة القضية (الدراسات الإعلامية في العالم العربي) ضرورة تناولها على مستويين : المستوى الأول يتعلق بقضية التدريس واعداد كوادر اعلامية متخصصة . أما المستوى الثاني فهو يتعلق بقضية البحوث والدراسات الإعلامية سواء تلك التي تقوم بها معاهد وكليات الاعلام بالجامعات العربية أو التي يتم انجازها في المراكز العلمية المتخصصة مثل المركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر أو اتحاد الاذاعات العربية .

وبالنسبة للمستوى الأول الخاص بتدريس الاعلام في العالم العربي فهناك ١٦ مؤسسة اكايدمية تتراوح ما بين المعاهد والأقسام وكلية واحدة (جامعة القاهرة) لتدريس الاعلام بالوطن العربي (١١) .

وتحتل مصر مكاناً رائداً في هذا المجال اذ بدأت بها هذه الدراسات عام ١٩٣٩ بإنشاء معهد الصحافة والتحرير والترجمة التابع لكلية الآداب بجامعة القاهرة ثم تحول الى قسم للصحافة في عام ١٩٥٤ فكلية مستقلة للاعلام في عام ١٩٧٢ . وقد توالى انشاء معاهد وأقسام الاعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينات . وتعاني هذه المعاهد والأقسام من جملة مشكلات تنحصر في نقص الكوادر الاكاديمية المتخصصة وانقسام العلاقة أو ضعفها بين هذه المعاهد والمؤسسات الاعلامية والصحفية في العالم العربي وضآلة الامكانيات الخاصة بالتدريب وعدم وجود مكاتب اكايدمية عصرية . غير أن أخطر هذه المشكلات على الاطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بنسب متفاوتة . ويتضح ذلك في عدة أمور أبرزها مضامين المناهج والمواد التي تدرس بالمعاهد الاعلامية العربية والمنح الدراسية والبعثات وفي تصميم النظم الدراسية بهذه المعاهد . ومن الملحوظ ان هناك مدرستين تسيطران على الدراسات الاعلامية العربية أولهما المدرسة الأمريكية ويتضح نفوذها بشكل متزايد في دول المشرق العربي (لبنان والسعودية ودول الخليج والسودان) وتمارس نفوذاً سافراً في كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الاعلام بالجامعة الأمريكية في كل من بيروت والقاهرة .

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية في الاعلام ويبدو نفوذها واضحاً في معاهد الاعلام بالمغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب) .

وتفتقد المناهج الاعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات واحتياجات الوطن العربي اعلامياً مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الاعلامية المتخصصة وعلى نوع البحوث التي تقوم بها هذه الكوادر وخصوصاً رسائل الماجستير والدكتوراه حيث يلاحظ انها تفتقر الى وجود فلسفة عامة تحدد أولوياتها على المستوى القطري أو القومي كما تبرز تبعيتها المنهجية في اساليب تعميمها واجرائها مما يؤثر على عائدها الأكاديمي .

أما المستوى الثاني الخاص بالدراسات والبحوث الاعلامية في العالم العربي فهو أكثر قدرة على توضيح أبعاد التبعية الأكاديمية . اذ يلاحظ عموماً فقر المكتبة العربية فيما تتضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الاعلام العربي . هذا من ناحية حجم البحوث، أما من ناحية انواعها (تأليف - ترجمة - دراسات ميدانية) فيلاحظ ان الكتب المؤلفة قليل منها ما يتسم بالاصالة والارتباط بقضايا الاعلام العربي المعاصر مثل (تاريخ الصحافة العربية التشريعات الاعلامية في العالم العربي - أنماط الملكية في الصحافة العربية - الصحافة العربية والصراع العربي الاسرائيلي - علاقة الصحافة العربية بالسلطة السياسية - موقف ودور الصحافة العربية في التنمية القومية - مشكلات

(١١) احمد الصاوي وحمدى قنديل - معاهد وكليات الاعلام في الوطن العربي . جامعة الرياض . ١٩٧٩ .
- حمدى قنديل - التدريس الاعلامي في الوطن العربي ندوة الدراسات الاعلامية - الرياض ١٩٧٩ .

وللانصاف لا بد ان نشير ان هناك بداية تستحق التشجيع في هذه القضايا والموضوعات تقوم بها المدرسة الاعلامية المصرية ولكن تعترضها جميع الصعاب التقليدية المعروفة مثل نقص الامكانيات خصوصاً في مجال النشر وعدم تفرغ اعضاء هيئات التدريس للتأليف . فضلاً عما تعانيه البحوث الميدانية من عقبات وخصوصاً انها تحتاج لفرق بحث جماعية تتولى مسؤولية اجرائها ونشرها ولا يمكن ان يتحقق ذلك إلا من خلال مراكز البحوث القومية أو المؤسسات الاعلامية علاوة على المعاهد الاعلامية ذاتها .

ويلاحظ بالنسبة للكتب المترجمة انها ليست أفضل حالاً نتيجة لعدم صلاحية مضمون غالبية هذه الكتب للترجمة وخصوصاً الكتب الأمريكية التي تركز في دراستها على وسائل اعلامها فقط وتحاول من خلالها ترويج المناهج الأمريكية في تدريس الاعلام ، وغني عن الذكر ما يترتب على ذلك من آثار التشويه الأكاديمي لدارسي وباحثي الاعلام نتيجة الالتزام بدراسة هذه المؤلفات . وتبدو الصورة مثيرة للأسف حينما يترسخ الاعلام الأمريكي في أذهان طلاب الاعلام العرب وكأنه النموذج الذي لا يوجد سواه والجدير بالدراسة والاحتذاء به . وعندئذ لا يمكن الحديث عن الاعلام القومي حيث تبرز ضرورة اعادة النظر في مناهج الاعلام العربي ودراساته كشرط ضروري لتخريج كوادر اعلامية تنتمي الى العالم العربي وتلتزم بقضاياها وهمومه ومن ثم تكون قادرة على تغييره الى الأفضل والأكثر عدالة .